علم اللغة الجنائي ومواطن تطبيقه على الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية

بدر بن عائد الكلبي
الجامعة الإسلامية

(قُدِّم للنشر في 11/15/ 1444 هـ وقُبِل للنشر في 1445/03/18هـ)

مستخلص الدراسة: إن علم اللغة الجنائي يقدم إضافات متميزة في جوانب مختلفة ترتبط بمهارات مكتسبة من مجالات العلم نفسه، وتخدم الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية، ويسهم علم اللغة الجنائي كذلك في نظام الأحوال الشخصية بضبط الألفاظ ودلالاتها والكنايات ومقاصدها وبخاصة أمور الطلاق والرجعة والوصية، ويساعد علم اللغة الجنائي رجال الضبط الجنائي في جمع المعلومات وفي الاستماع لأقوال المتهمين، وكذلك في تحليل نتائج التحقيق وفي سماع شهادة الشهود والحكم المبدئي عليها، وتدريب القضاة على مهارات علم اللغة الجنائي من الأمور المعززة في تميز القضاء السعودي، والمساعدة كذلك في ترشيح المتميزين للقضاء، ويساعد علم اللغة الجنائي كُتاب العدل في توثيق العقود، وضبط الإقرارات، والتغلب على ما قد يصاحب هذا التوثيق من نقص أو خلل، ويقدم خبير علم اللغة الجنائي إفادة للقاضي عند المرافعات الشرعية، حول شهادة الشهود، والمواضع التي تحتاج إلى تفسير، ومواضع التناقض في شهادتهم، وكذلك ما قد يحدث من خلل عند توثيق شهادة الشهود وكتابتها، بما قد يستأنس به القاضي عند النظر في القضية، ويساعد علم اللغة الجنائي في الكشف عن صحة الوثائق وبيان التزوير فيها، وكذلك صحة نسبتها إلى أصحابها.

الكلمات المفتاحية: علم اللغة القضائي- علوم اللغة والمجتمع السعودي- اللغة والقضاء

***

Forensic Linguistics and its Application to the Judicial Systems in the Kingdom of Saudi Arabia

Bader Ayed Al-Kalbi
Islamic University of Madinah

(Received 4/6/2023 ; accepted 3/10/2023)

Abstract :Forensic linguistics offers distinct additions in various aspects that are linked to skills acquired from the fields of science itself and serve the judicial systems in the Kingdom of Saudi Arabia. Forensic linguistics also contributes to the personal status system by controlling words and their connotations, metonymies, and purposes, especially matters of divorce, reconciliation, and wills. Forensic linguistics helps criminal investigators in collecting information and listening to the defendants' statements, as well as in analyzing the results of the investigation and hearing witness testimony and an initial ruling on it. Training judges in forensic linguistics skills is among the things that enhances the excellence of the Saudi judiciary and also helps in nominating distinguished people to the judiciary. Forensic linguistics helps notaries in documenting contracts, controlling declarations, and overcoming any deficiency or defect that may accompany this documentation. The forensic linguistics expert provides a statement to the judge during Sharia pleadings about the testimony of witnesses, the areas that need interpretation, and the areas of contradiction in their testimony, as well as any errors that may occur when documenting and writing witness testimony, which the judge may refer to when examining the case. In addition, forensic linguistics helps check the authenticity of documents and detect any forgery, as well as the correctness of their attribution to their owners.

Keywords: Forensic Linguistics, Linguistics, Saudi Society, Language and Justice

(*) للمراسلة:

أستاذ مشارك قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ص.ب: (7342) رمز بريدي: (42351) الرقم الإضافي (2298)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

(*) Corresponding Author:

Associate Professor, Department of Linguistics, College of the Arabic Language , Islamic University of Madinah.

DOI: 10.12816/0061705

e-mail: badr.ayed@iu.edu.sa

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد

مع تطور علوم اللغة العربية وتفرعها ظهرت علوم لغوية جديدة، تركز على توظيف اللغة في جوانب معينة؛ الهدف منها خدمة المجتمع في مجالات محددة، وكان من العلوم التي ظهرت ما يعرف بعلم اللغة الجنائي أو علم اللغة القضائي، وهو ذلك العلم الذي يُعنى بتوظيف اللغة لخدمة الجوانب القضائية، أو الإسهام في حل المشكلات الجنائية، وبعد النظر في هذا العلم ومجالاته، ظهرت فكرة هذا البحث الذي يقوم في فكرته العامة على ربط اللغة بالمجتمع السعودي، وبيان الإضافات التي يمكن أن تقدمها علوم اللغة في خدمة المجتمع السعودي عامة، وفي الجوانب العدلية بصورة خاصة، وقامت الدراسة على التعريف المختصر لعلم اللغة الجنائي، وبيان مجالات البحث فيه، والوقوف على نماذج من مواطن تطبيقه في بعض الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية، وتسليط الضوء على المواضع التي يمكن أن يسهم فيها علم اللغة الجنائي في خدمة الأنظمة العدلية السعودية، وتناولت الدراسة سبعة أنظمة عدلية رئيسة في المملكة العربية السعودية، هي: نظام الأحوال الشخصية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام القضاء، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام التنفيذ، ونظام التحكيم، ونظام المحاكم التجارية، بوصفها نماذج للأنظمة العدلية التي يمكن أن يسهم علم اللغة الجنائي في خدمتها.

أسئلة الدراسة:

س1/ ما المقصود بعلم اللغة الجنائي؟

س2/ ما المجالات التي يبحث فيها علم اللغة الجنائي؟

س3/ ما مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة.

1. التعريف بعلم اللغة الجنائي وبيان المراد منه.
2. التعريف بالمجالات التي يبحث فيها علم اللغة الجنائي، ووصفها وتحليلها.
3. الوقوف على نماذج من مواطن تطبيقات علم اللغة الجنائي في الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

1. ندرة الدراسات اللغوية العربية التي تناولت علم اللغة الجنائي.
2. توظيف هذا العلم ومجالاته التي يبحث بها لخدمة المجتمع السعودي في الجوانب الجنائية والقضائية والقانونية.
3. إثراء الدراسات البينية بين اللغة والعلوم القضائية والجنائية.
4. رغبة الباحث في تسليط الضوء على العلوم اللغوية الحديثة، وتوظيفها لخدمة المجتمع الذي ينتمي إليه.

الدراسات السابقة.

1- بحث بعنوان علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، للدكتور عبد المجيد الطيب عمر، ونشر البحث في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، التي تصدرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 23، العدد 45، محرم 1429ه، وهو بحث قصير من (27) سبع وعشرين صفحة، وتناول فيه تعريف علم اللغة الجنائي ونشأته وتطوره، ومجالاته واستخداماته.

2- كتاب اللسانيات الجنائية: تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها، للأستاذ الدكتور صالح بن فهد العصيمي، صدر الكتاب عام 1440ه، 2020م، وهو من إصدارات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية،

وتناول فيه المؤلف أربعة محاور رئيسة: تعريف اللسانيات الجنائية وبعض القضايا الرئيسة المتعلقة بها، والمجالات والحقول المعرفية التي تناولها، والجرائم اللغوية، وخطوات التحليل اللساني اللغوي في علم اللغة الجنائي.

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها بأنها تتناول المواطن التي يمكن من خلالها تطبيق علم اللغة الجنائي ومجالاته في خدمة المجتمع السعودي، والوقوف على مواطن تطبيقه على الأنظمة العدلية السعودية.

خطة البحث:

قسمت الدراسة إلى مقدمة ومبحثين رئيسين وخاتمة وفهرس بالمصادر والمراجع على النحو الآتي:

المقدمة: وتشتمل على أسئلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

المبحث الأول: مدخل إلى علم اللغة الجنائي.

المبحث الثاني: مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في الأنظمة العدلية السعودية.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع

منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تتبع الظاهرة اللغوية ووصفها واستقراء البيانات وتحليلها؛ للوصول إلى النتائج المستهدفة.

المبحث الأول: مدخل إلى علم اللغة الجنائي

تندرج اللغويات الجنائية أو القضائية تحت مصطلح اللغويات التطبيقية، وتُعنى بتحليل اللغة للمساعدة في العمليات القانونية، وبهذا الربط بين اللغة والعمليات القانونية أسهم عدد من اللسانيين في حل بعض الأمور الجنائية والقضائية، ومن الدور الذي يقوم به المهتمون بهذا النوع من الدراسات، الاعتماد عليها في معرفة ودراسة لهجات خاصة للتعرف على المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها أحد المتكلمين، وكذلك تحليل الخطاب وبيانات المقابلات والنماذج الأخرى من الأدلة الجنائية؛ للمساعدة في تقييم صحة الدوافع المعنية بالمتحدث، وتسهم اللغويات الجنائية أيضًا في تطوير السياسات والممارسة في السياقات القانونية[1].

أولًا: تعريف علم اللغة الجنائي:

يُعرف علم اللغة الجنائي أو علم اللغة القضائي بأنه: ذلك الفرع من فروع علوم اللغة التطبيقية، الذي يدرس البيانات اللغوية المصاحبة لوقوع الجريمة، ويحللها ويقيسها؛ لتحديد هوية الجاني أو المتهم، أو هو العلم القائم على دراسة النصوص التحريرية والشفهية ذات الصلة بالجرائم والخلافات القانونية، أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي، أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها، وكيفية إصلاحها، وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء [2].

ويظهر الخلاف في ترجمة هذا العلم وتسميته في اللغة العربية، إذ يرى بعض الباحثين أن الترجمة المناسبة له هي علم اللغة القضائي لعدة أسباب منها، أن ترجمة كلمة Forensic إلى قضائي أقرب، وأن كلمة قضائي أشمل وأعم من كلمة جنائي[3]، يرى غيره من الدارسين لهذا

(1) معجم اللغويات الاجتماعية، جون سوان وآخرون، ص 154.

(2) علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، عبد المجيد الطيب عمر، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 23، العدد 45، محرم 1429هـ، ص 276.

(3) علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، جون

العلم أن علم اللغة الجنائي هو الأنسب للترجمة؛ لأن كلمة Forensic الواردة في مصطلح (Forensic linguistics) تعني جنائي أو جنائية، وكذلك لم يستخدم الباحثون الغربيون في التعبير عن هذا العلم كلمة (Iaw) أو كلمة (Iegal)، ولو كان المراد علم اللغة القضائي لاستخدمت إحدى هاتين اللفظتين[1].

وليس المقام هنا للترجيح بين الأسماء، ولكن يظهر للباحث والمتتبع لهذا العلم أن مصطلح علم اللغة الجنائي بدأ في الظهور والانتشار أكثر من غيره من المصطلحات الأخرى الدالة على هذا العلم؛ وبناء عليه اعتمدت الدراسة هذا الاسم دون غيره.

ثانيًا: نشأة علم اللغة الجنائي وتطوره:

يرى بعض الباحثين أن هناك أصولًا قديمة للبحث في علم اللغة الجنائي تظهر في الحضارة الإسلامية في أساليب أصحاب الحديث؛ إذ استخدموا هذا العلم - بدقة متناهية - في إثبات نسبة الأحاديث الشريفة للرسول صلى الله عليه وسلم، وفي العصر الحديث دراسات روجر شوي (Roger shuy) في مطلع الثمانينات من القرن الماضي هي التي وضعت أسس علم اللغة الجنائي، وعالجت الدراسات في البداية المجالات الجنائية والنزاعات المدنية التي تكون اللغة جزءًا من البيانات المتاحة فيها، وركزت على معالجة لغة القانون ذاتها[2]، وفي عام 1968م حلل جان سفارتفيك (Jan Svartvik) أقوال ثيموتي جون إيفانز (Timothy John Evans) الذي شنق لقتله زوجته وطفله، وابتكر جان سفارتفيك مصطلح علم اللغة القضائي، وفي سنة 1990م، بدأ مالكوم كونتارد (Maicom Coulthard) في تحليل بعض الإفادات للشرطة، ثم ازدهر علم اللغة القضائي (الجنائي) من حيث عدد مناصريه، وعدد ممارسيه، وعدد الميادين الرئيسية والميادين الفرعية التي تندرج تحت مظلته[3].

ثالثًا: مجالات البحث في علم اللغة الجنائي:

يعمل علم اللغة الجنائي على ثلاثة محاور رئيسة، هي: اللغة أداة لكشف الجريمة، والجريمة الفعل الذي ينبغي الكشف عنه، والقانون وسيلة تحقيق العدالة[4].

وتتعدد المجالات التي يمكن أن يسهم فيها علم اللغة الجنائي ويمكن تلخيصها في عدد من المجالات الرئيسة، هي:

1- إثبات هوية المتحدث.

يعرف الاتصال اللغوي بأنه: التقاء طرفي الحديث المرسل والمستقبل، والهدف من هذه العملية بلوغ الغاية التي يريدها المرسل من رسالته للمستقبل، أو هو أداء يقوم به فرد أو أكثر أو جهة، ويسمى المرسل؛ لنقل رسالة محملة بموضوع إلى شخص أو جهة أخرى، ويسمى المستقبل، وتقوم عملية الاتصال اللغوي على أطراف رئيسة، منها: الرسالة، والمرسل، والمستقبل، والموضوع، والهدف، ولفظ المرسل يشمل الكاتب والمتحدث، بناء على اختلاف الرسالة بين المنطوق أو المكتوب، ويشمل من يستخدم وسيلة أخرى كالإشارات مثلًا[5]، والمرسل صاحب الرسالة المنطوقة هو المتحدث المقصود في هذا المجال من مجالات علم اللغة الجنائي، وهو المسؤول الأول عن

أولسون، ترجمة محمد ناصر الحقباني، مقدمة المترجم.

(1) اللسانيات الجنائية تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، صالح العصيمي، ص 29.

(2) علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، عبد المجيد الطيب عمر، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 23، العدد 45، محرم 1429هـ، ص 278.

(3) علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، جون أولسون، ترجمة محمد ناصر الحقباني، ص 2

(4) مقدمة في اللسانيات والصوتيات القضائية، سعد محمد عبد الغفار، ص 10.

(5) مهارات الاتصال اللغوي، عبد الرزاق حسين، ص 22-30.

الرسالة ووضوحها ووصولها للمستقبل، لذلك فإن الرسالة تتأثر بسمات المرسل، وهذا التأثير هو الذي مكن المهتمين بعلم اللغة الجنائي من الحكم على مدى صحة نسبة الرسالة إلى صاحبها أو عدمها، ويمكن تعريف هذا المجال من مجالات علم اللغة الجنائي بأنه: ذلك المجال الذي تستخدم فيه المعارف والمعلومات التفصيلية لعلم الأصوات بهدف إثبات تورط المتهم أو نفيه في قضية من القضايا، وذلك من خلال تحليل البيانات الصوتية المقترنة بالحدث الجنائي[1]، وتحديد هوية المتحدث يعتمد بصورة مباشرة على خصائص حيوية خلقية موجودة في كل إنسان تميزه عن غيره خصوصًا الحبال الصوتية واللسان والحنجرة، وتعرف هذه المميزات الصوتية بالبصمة الصوتية (voiceprint)، وتقوم على مبدأ، بأن الأصوات قد تتشابه ولكنها كالبصمة لا تتطابق أبدًا، وهناك أجهزة دقيقة لقياس البصمة الصوتية وتحليل الأصوات وتمييز بعضها عن بعض، منها جهاز التحليل الصوتي الطيفي[2]، بناء على ما سبق يمكن القول بأن الرسالة الصوتية تحمل صفات وخصائص محددة، تتعلق بكيفية الأداء المرتبط بالفرد من حيث تكوين الجهاز الصوتي لديه من الحبال الصوتية واللسان والحنجرة، ويتميز بها عن غيره، ومن خلال هذه الخصائص يستطيع علم اللغة الجنائي الحكم وتحديد هوية المتحدث، أو مدى صحة نسبة الحديث للمتهم.

2- تحقيق هوية المؤلف.

يرتبط هذا المجال بالمجال الذي قبله، وهو تحديد هوية المتحدث، ويظهر هذا الارتباط بالتأكيد على أن المرسل هو المسؤول عن وضع الرسالة، ودائما تحمل الرسالة سمات أسلوبية محددة له، والفرق بين هذا المجال والمجال الذي قبله – إثبات هوية المتحدث- أن الرسالة في المجال الأول هي رسالة منطوقة، والرسالة في هذا المجال هي رسالة مكتوبة، ومهمة الباحث في علم اللغة الجنائي في هذا المجال هي تحديد هوية الشخص الذي كتب نصًا معينًا، وغالبًا ما يكون هذا الإجراء بموازنة النص مع نماذج وعينات من نصوص معلومة صحة نسبتها للمتهم، وبناء على مدى التطابق تحدد صحة نسبة النص أو عدمها، وعند محاولة تحديد هوية المؤلف يقسم النص ثلاثة أقسام رئيسة للبحث عن ثلاثة أنواع من الأدلة، النوع الأول هي الأدلة الداخلية وذلك بقياس سمات أسلوبية وخصائص كتابية بين النصين للوقوف على مدى تطابقهما، والنوع الثاني الأدلة الخارجية وتقوم على تحديد تاريخ كتابة النص ومكان إرساله حتى بصمة الحمض النووي الموجودة على الرسالة، والنوع الثالث من الأدلة هي وجهة نظر علم اللغة الجنائي عن مدى صحة نسبة النص للمتهم بإمعان النظر في الأدلة الداخلية والخارجية[3]، وبالنظر إلى هذه الأنواع الثلاثة من الأقسام نجد أن القسم الثاني الذي يقوم على الأدلة الخارجية قد لا يكون من اختصاص علم اللغة الجنائي بصورة مباشرة، والنوع الثالث الذي يقوم على رأي الباحث في علم اللغة الجنائي قد لا يكون موضوعيًا، ويقوم على

(1) علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، عبد المجيد الطيب عمر، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 23، العدد 45، محرم 1429ه، ص 281

(2) علم اللغة القضائي، مقعد العتيبي، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، العدد 71، ذو الحجة 1439، أغسطس 2018م.ص 228-228.

(3) علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، عبد المجيد الطيب عمر، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 23، العدد 45، محرم 1429ه، ص 286.

انطباعات شخصية عند الباحث، لذلك تجد من الباحثين من ركز على القسم الأول بل جعله هو السبيل الوحيد، والوسيلة المثلى لتحقيق نسبة النص إلى مؤلفه وفق منهج أصحاب علم اللغة الجنائي؛ بناء عليه فإن تحقيق نسبة النص للمؤلف تقوم على تحديد السمات الأسلوبية الفارقة بين أسلوب منشئ بعينه وبين أساليب غيره وتظهر هذه السمات في النصوص الثابتة نسبتها للمؤلف، ثم تتخذ هذه السمات نمطًا للقياس وتوازن بالنصوص مع النظر؛ لتحديد مدى التطابق أو التشابه، أو الانحراف، عن النمط المتخذ معياراً للقياس، وبهذه الطريقة يمكن ترجيح إثبات نسبة النص أو نفيها على أساس من الدراسة الموضوعية للنصوص[1]، بناء على ما سبق يمكن الوقوف على الطريقة أو الأسلوب الموضوعي للتحقق من نسبة النصوص المجهولة إلى مؤلفيها، وهذه الطرق وإن تعددت بالأدلة الداخلية والخارجية والانطباعات عند الباحثين التي تتحقق بكثرة النظر في النصوص وموازنتها، ولكن الطريقة المرتبطة بالبحث في علم اللغة الجنائي وهي أكثر موضوعية طريقة تحديد السمات الأسلوبية وجعلها مقياسًا، يقاس مدى تحققه في النصوص محل النظر.

3- تحليل الخطاب الجنائي.

تداول الباحثون مصطلح الخطاب في ملابسات لغوية متعددة، ويستعمل على نحو قد يكون عشوائيًا في بعض النصوص والنقاشات العلمية، ولكنه في إطاره العام يشير إلى أن اللغة مصوغة وفق أنماط متعددة، تخضع لها الأقوال البشرية عند المشاركة في مجالات الحياة الاجتماعية، لذلك تتعدد أنواع الخطاب مثل الخطاب السياسي والنقدي وغيرهما، ويمكن القول: إن تحليل الخطاب هو حصيلة تحليل تلك الأنماط[2]، ويكمن جوهر تحليل الخطاب في الدراسة الدقيقة لمكونات لغوية مهمة ومتنوعة حيث تظهر أساليب وأنماط لأشخاص معينين، وذلك بالنظر في تكرار عبارات معينة، واستخدام عبارات التمجيد أو التهجم، وتدخل في هذا التحليل البيانات الكمية والنوعية[3]، وبناء على ما سبق فقد رأى الباحث إضافة عبارة الجنائي بعد تحليل الخطاب؛ لأنه هو المقصود بهذا المجال من مجالات علم اللغة الجنائي.

4- معرفة اللهجات والمميزات اللغوية.

تعرف اللهجات بأنها قيود صوتية خاصة تُلحظ عند أداء الألفاظ في بيئة معينة[4]، خصوصية هذه القيود الصوتية وما لها من مميزات، ولأن البيئات الناطقة بها محدودة، وبالنظر إلى المميزات اللغوية الخاصة لهذه البيئات جعلتها من المجالات التي يُعنى بها الباحث في علم اللغة الجنائي، وتعد معرفة اللهجات والمميزات اللغوية من العوامل المؤثرة التي تساعد المهتمين بهذا العلم على تحديد نسبة نص معين للمتحدث، وتظهر المميزات في مجال اللهجات في الجانب المنطوق دون المكتوب، وفي اللغة العربية هناك لهجات عرفها العرب وتميزت بها قبائل أو مناطق جغرافية محددة دون غيرها ودونتها كتب اللغة، ومنها: فراتية العراق، وكسكسة بكر، وعنعنة تميم، وغمغمة قضاعة، وطمطمانية حمير، ولكل مظهر من هذه المظاهر في اللهجات العربية وصفه عند

(1) تحقيق نسبة النص إلى المؤلف، سعد بن عبد العزيز مصلوح، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مجلد3، العدد1، أكتوبر 1982م، ص 122.

(2) تحليل الخطاب النظرية والمنهج، ماريان يورغنسن و لويز فيليبس، ص 13.

(3) علم اللغة القضائي، مقعد العتيبي، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، العدد (71)، ذو الحجة 1439ه، أغسطس 2018م، ص230

(4) اللهجات العربية، إبراهيم نجا، ص7.

أصحاب اللغة[1]، ويتميز هذا المجال من مجالات علم اللغة الجنائي عن المجال الذي يقوم على إثبات هوية المتحدث، بأنه يُعنى بتفاصيل مختلفة تظهر من خلال تحليل الجوانب اللغوية، مثل: استخدام بعض المفردات، والنظر في طريقة أداء بعض العبارات، وفي إنتاج بعض الأصوات وفق ما ينطق بها المتحدث، وكذلك في تتبع الظواهر التي يتميز بها المتحدثون في إقليم معين، أو أصحاب مهنة محددة، أو المنتمون إلى طبقات اجتماعية معينة، أو كبار السن، أو الرجال أو النساء[2]، وبناء على تمايز اللهجات واختلاف المميزات اللغوية يمكن تحديد مدى صحة نسبة النص للمتحدث من عدمها.

5- تحليل اللغة الأصلية للمتحدث.

قد يؤثر نطق أصوات اللغة الأم في نطق أصوات اللغات التي قد يتعلمها الفرد بعدها، وذلك لأنه وإن تقاربت الأصوات بين اللغات هناك تمايز في سمات الحروف -حتى مع التقارب الصوتي بينها- وهذه الاختلافات الصوتية في نطق الصوت الواحد بين لغة وأخرى، تؤدي إلى أن تؤثر صيغة نطق الصوت في اللغة الأم في طريقة نطق الصوت في اللغات الأخرى التي يتعلمها الفرد[3]، ويكتسب الإنسان اللغة الأم بالكفاية التي فطر عليها في سنوات من حياته المبكرة، ويستطيع بعدها تعلم لغات أخرى، ولكن الثابت نظريًا عند المهتمين باللغة أنه من الصعوبة أن يتحدث شخص تعلم لغة أجنبية (لغة ثانية، أو أكثر) بالطريقة نفسها التي يتحدث بها الناطقون الأصليون بهذه اللغة، وبناءً عليه يمكن أن تحدد الطريقة التي يتحدث بها الشخص اللغة أمتحدثًا أصليًا بهذه اللغة، أم أجنبيًا عنها، وقد يتخذ هذا التمايز معيارًا لتحديد أصل الشخص وبلده ومكان ميلاده[4]، وهذا التحديد قد يكون مفيدًا للباحث في علم اللغة الجنائي في نسبة نص إلى المتحدث أو عدم نسبته له، وكذلك في تحديد الأصول الجغرافية أو العرقية التي ينتمي إليها المتحدث عند الحاجة لذلك.

6- لغة القانون.

القانون في معناه الخاص: هو مجموعة من القواعد القانونية التي تسنها السلطة المختصة بالتشريع في دولة من الدول لتنظيم أمر معين، وهو هنا مرادف للتشريع، والقانون في معناه العام: مجموعة من القواعد القانونية التي تُراعى في مجتمع ما، وتنظم العلاقات الاجتماعية فيه، ويلزم الأشخاص باتباعها وإلا تعرضوا للجزاء الذي تفرضه السلطة العامة[5]، وهناك شروط للغة كتابة القانون- وهي لغة مكتوبة- ومنها: أن تكون محددة ودقيقة وتتجنب الغموض والعمومية والحشو[6]، والهدف من هذه الشروط تحقيق الفهم الحقيقي للغة القانون؛ لأن الصعوبة في فهم لغة القانون قد يكون عقبة أمام استخدام القانون استخدامًا عادلًا، وتحقيق إجراءاته بكفاية، إذ إن فهم القانون هو الضمانة الأساسية لإنفاذه والتقيد به، ينفذه القاضي والمتقاضي

(1) فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، ص 118.
(2) علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، عبد المجيد الطيب عمر، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 23، العدد 45، محرم 1429ه، ص 288-289.
(3) اكتساب اللغة الثانية الكفايات والمشكلات، سمير شريف استيتيه، مجلة جذور، ج18، مجلد 8، شوال 1425ه، ديسمبر 2004م، ص 157.
(4) علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، عبد المجيد الطيب عمر، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 23، العدد 45، محرم 1429ه، ص 290.
(5) اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، مرضى جبار كاظم، ص 29-30.
(6) اللسانيات الجنائية تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، صالح العصيمي، ص 90.

كلاهما ويتقيدان به [1].

7- تحديد المصداقية اللغوية.

في هذا المجال من مجالات علم اللغة الجنائي يُعنى المهتمون بالنص اللغوي وأساليبه للوقوف على صدق المتحدث أو كذبه، فقد يلجأ بعض المتحدثين إلى أساليب معينة عند الكذب، هذه الأساليب تعطي إشارات على كذب المتحدث ومراوغته، ومن ذلك كثرة استخدام القسم[2]، والمؤكدات اللفظية، وتكرار الكلام بدون حاجة تدعو إلى التكرار، حتى التناقض في النص الواحد، ورواية الأحداث بطرق فيها شيء من الاختلاف؛ لأن الأحداث الحقيقية محددة الملامح ونظرة الشخص لها لا تتغير فهو يدركها بالحواس، أما نظرة الشخص للأحداث المتخيلة فقاصرة إذا ما قورنت بما يدركه بحواسه، والصور الخيالية يشوبها الغموض[3].

المبحث الثاني:
مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في الأنظمة العدلية السعودية.

علم اللغة الجنائي أو علم اللغة القضائي من العلوم الحديثة؛ لذلك فإن تطبيقاته في الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية، أو الأنظمة العدلية في الدول العربية قليلة جدًا [4]، وربما لا يمكن الوقوف على تطبيق مقصود لفروع هذا العلم وفنونه في التحقيقات الجنائية أو المعاملات القضائية، وهذه من الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا العلم؛ لذا ستكون الإشارة هنا لنماذج من التطبيقات التي كان يمكن أن يدعم تطبيق علم اللغة الجنائي التحقيق فيها، ثم الحكم عليها، أو تسليط الضوء على المواضع في الأنظمة العدلية وما يندرج تحتها من القضايا والجرائم التي تدعو الحاجة فيها إلى تطبيق علم اللغة الجنائي، وهذه إشارة إلى نماذج من هذه التطبيقات وليس الهدف حصر تطبيقات العلم فيها دون غيرها، فهناك تطبيقات كثيرة لا يمكن حصرها، لعلم اللغة الجنائي في الأنظمة والقضايا العدلية، ومن هذه النماذج ما يأتي:

أولًا: تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام الأحوال الشخصية.

يقصد بالشخصية: الصفات التي تميز الشخص من غيره، والأحوال الشخصية: هي المسائل الشرعية للأسرة كأحكام الميراث والزواج[5]، والأغراض الشخصية: أمتعة الشخص نفسه، وقانون الأحوال الشخصية: قانون ينظم علاقة الفرد بالأسرة من نكاح وطلاق وميراث ونحوها، ومحاكم الأحوال الشخصية: دور قضاء تتولى النظر في الأحوال الشخصية[6]، وصدر نظام الأحوال الشخصية الجديد في المملكة العربية السعودية بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 6/ 8/ 1443ه، ويعد من أحدث الأنظمة العدلية في المملكة، وخرج النظام في ثمانية أبواب، هي: (الزواج، آثار عقد الزواج، الفرقة بين الزوجين، آثار الفرقة بين الزوجين، الوصاية والولاية، الوصية، التركة والإرث، أحكام ختامية)، واشتمل على مئتين واثنتين

(1) علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، عبد المجيد الطيب عمر، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 23، العدد 45، محرم 1429ه، ص 291.

(2) علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، عبد المجيد الطيب عمر، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 23، العدد 45، محرم 1429ه، ص 292.

(3) الخيال مفهومه ووظائفه، عاطف جوده نصر، ص 15-16.

(4) مقدمة في اللسانيات والصوتيات القضائية، سعد محمد عبد الغفار، ص11.

(5) المعجم الوسيط، شخص، ص 475.

(6) معجم اللغة العربية المعاصرة، شخص، ج2، ص 1174-1175.

وخمسين (252) مادة، وتظهر الحاجة إلى تطبيق مجالات علم اللغة الجنائي في عدة مواضع من هذا النظام، ومن هذه المواضع ما جاء في المادة السابعة والثمانون (87) من النظام التي تنص على أن: "اللفظ الدال على الطلاق نوعان: 1- صريح وهو لفظ الطلاق وما تصرف منه. 2- كناية، وهو اللفظ الذي يحتمل الطلاق وغيره إذا نوى الزوج الطلاق"، ولعل الحاجة إلى معرفة تصريفات لفظ الطلاق، والألفاظ التي تدل عليه كناية يحتاج إلى متخصص في علم اللغة الجنائي، وعلى الرغم من وجود ضابط النية في إيقاع الطلاق بألفاظ الكناية تظل هذه الألفاظ بحاجة إلى نظرة خبير، تفرق بين دلالات الألفاظ ومقاصدها في المجتمعات المختلفة، ومن المواضع التي تظهر فيها الحاجة إلى علم اللغة الجنائي في نظام الأحوال الشخصية ما جاء في المادة الثامنة والثمانون (88) التي تنص على أنه: "تصح المراجعة باللفظ الصريح، نطقًا أو كتابة، وعند العجز عنهما فبالإشارة المفهومة، ويعد الجماع في العدة مراجعة"، وهنا يظهر مجال جديد من مجالات علم اللغة الجنائي في النظر في الكتابة عند المراجعة إذا حدث خلاف حولها وحول وقت كتابتها، وفي صحة نسبتها إلى صاحبها عند الشك في ذلك، ومن المواضع التي يحتاج فيها إلى علم اللغة الجنائي في هذا النظام ما جاء في المادة التاسعة والستون بعد المائة (169) وما جاء بعدها من المواد في باب الوصية، فقد ذكرت الصيغة بوصفها أحد أركان الوصية في المادة الثالثة والسبعون بعد المائة (173) وفي المادة الرابعة والسبعون بعد المائة (174) ما نصه: "تنعقد الوصية باللفظ الدال عليها نطقًا أو كتابة، وعند العجز عنهما فبالإشارة المفهومة"، وهنا تظهر أهمية علم اللغة الجنائي في النظر في الوصية وفهم دلالاتها وتحديد المراد بها عند الخلاف وكذلك في صحة نسبتها إلى صاحبها عند الشك.

هذه نماذج من مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية.

ثانيًا: تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام الإجراءات الجزائية.

يقصد بالإجراءات الجزائية: مجموعة من القواعد القانونية التي تتصل بالتحقيق في الجرائم، وإقامة الدعوى، وتنفيذ الأحكام على المتهمين، والمحكمة الجزائية: نوع من المحاكم له صلاحية النظر في الجرائم والدعاوي الجنائية[1]، وقد صدر نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 22/ 1/ 1435ه، وخرج النظام في عشرة أبواب رئيسة، هي: (أحكام عامة، الدعوى الجزائية، إجراءات الاستدلال، إجراءات التحقيق، المحاكم، إجراءات المحاكمة، طرق الاعتراض على الأحكام: الاستئناف والنقض وإعادة النظر، قوة الأحكام النهائية، الأحكام الواجبة للتنفيذ، أحكام ختامية)، واشتمل النظام على مئتين واثنتين وعشرين (222) مادة، ويمكن الوقوف على مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام الإجراءات الجزائية في عدة مواضع منها: في المادة الثامنة والعشرون من النظام التي تنص على أن: "لرجال الضبط الجنائي أثناء جمع المعلومات أن يستمعوا إلى أقوال من لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها، وأن يسألوا من نسب إليه ارتكابها، ويثبتوا ذلك في محاضرهم، ولهم أن يستعينوا بأهل الخبرة من أطباء وغيرهم ويطلبوا رأيهم كتابة"، فهنا يمكن أن يكون

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة، جزي، ج1، ص 373.

خبراء علم اللغة الجنائي ممن يطلب رأيهم في بعض الأدلة المكتوبة والمنطوقة ومدلولاتها ومدى صحة نسبتها لأصحابها، ومن مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام الإجراءات الجزائية ما جاء في المادة الرابعة والثلاثون (34) التي تنص على أنه: "يجب على رجل الضبط الجنائي أن يسمع فورًا أقوال المتهم المقبوض عليه، وإذا ترجح وجود دلائل كافية على اتهامه فيرسله خلال أربع وعشرين ساعة مع المحضر إلى المحقق الذي يجب عليه أن يستوجب المتهم المقبوض عليه خلال أربع وعشرين ساعة، ثم يأمر بتوقيفه أو الإفراج عنه"، في هذه المادة ما يوجب الاستماع إلى أقوال المتهم، يستمع إليها رجل الضبط الجنائي والمحقق، ويمكن لخبير علم اللغة الجنائي تقديم إفادة في هذا الموضع بالحكم على المصداقية اللغوية عند المتهم والوقوف على مواضع الكذب وأساليب المراوغة في حديث المتهم عند سماع أقواله، ويؤيد مثل هذه الاستعانة ما جاء في المادة السادسة والسبعون (76) من النظام ونصها:" للمحقق أن يستعين بخبير مختص؛ لإبداء الرأي في أي مسألة متعلقة بالتحقيق الذي يجريه" ويمكن أن يعد المختص بعلم اللغة الجنائي من الخبراء الذين يمكن الاستعانة بهم وفق هذه المادة، ومن المواطن كذلك ما جاء في المادة الحادية والستون بعد المائة (161)، ونصها: "إذا اعترف المتهم في أي وقت بالتهمة المنسوبة إليه، فعلى المحكمة أن تسمع أقواله تفصيلًا وتناقشه فيها، فإذا اطمأنت إلى أن الاعتراف صحيح، ورأت أن لا حاجة إلى أدلة أخرى، فعليها أن تكتفي بذلك وتفصل في القضية، وعليها أن تستكمل التحقيق إذا وجدت لذلك داعيًا"، وتدور هذه المادة حول اعتراف المتهم ومدى اطمئنان المحكمة إلى صحة هذا الاعتراف وفي هذا الموطن ممكن أن يسهم خبير علم اللغة الجنائي في مساعدة المحكمة على الاطمئنان من صحة الاعتراف بتحديد المصداقية اللغوية للمتهم، وكذلك النظر في صحة نسبة الأقوال والنصوص التي يذكرها في اعترافه لأصحابها، ومن مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام الإجراءات الجزائية ما جاء في المادة الثامنة والستون بعد المائة (168) ونصها: " تؤدى الشهادة في مجلس القضاء، وتسمع شهادة كل شاهد على حدة، ويجوز عند الاقتضاء تفريق الشهود ومواجهة بعضهم ببعض، وعلى المحكمة أن تمنع توجيه أي سؤال فيه محاولة للتأثير على الشاهد، أو الإيحاء إليه، وأن تمنع توجيه أي سؤال مخل بالآداب العامة إذا لم يكن متعلقًا بوقائع يتوقف عليها الفصل في الدعوى، وعلى المحكمة أن تحمي الشهود من كل محاولة ترمي إلى إرهابهم أو التشويش عليهم عند تأدية الشهادة"، في هذا الموطن يظهر دور خبير علم اللغة الجنائي ليساعد المحكمة في تتبع شهادة الشهود وتحديد مواطن التضارب في شهادتهم، وكذلك تحديد المصداقية عند مواجهة الشهود بعضهم ببعض، ويدعم ذلك ما جاء في المادة الحادية والسبعون بعد المائة ونصها: " للمحكمة أن تندب خبيرًا أو أكثر لإبداء الرأي في مسألة فنية متعلقة بالقضية، ويقدم الخبير إلى المحكمة تقريرًا مكتوبًا يبين فيه رأيه خلال المدة التي تحددها له، وللخصوم الحصول على صورة من التقرير، وإن كان الخصوم أو الشهود، أو أحدهم لا يفهم اللغة العربية، فعلى المحكمة أن تستعين بمترجم أو أكثر، وإذا ثبت أن أحدًا من الخبراء أو المترجمين تعمد التقصير أو الكذب، فعلى المحكمة تعزيره على ذلك"، ومن المواطن كذلك ما جاء في المادة السادسة والسبعون بعد المائة ونصها: " إذا رأت المحكمة المنظورة أمامها الدعوى وجهًا للسير في التحقق من التزوير، فعليها إحالة هذه الأوراق إلى الجهة المختصة نظامًا بالتحقيق في قضايا التزوير،

وعليها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في دعوى التزوير إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها"، ففي هذا الموضع قد يكون لخبراء علم اللغة الجنائي ما يقدمونه من إضافة متميزة في صحة نسبة الـمُؤلف لصاحبه، وكذلك في تأكيد شكوك المحكمة في التزوير من عدمه.

هذه بعض المواطن التي يمكن الاستفادة من خبراء علم اللغة الجنائي في تطبيق نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية.

ثالثًا: تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام القضاء:

القضاء الحكم والفصل، والقضاء عمل القاضي، ورجال القضاء هم من يوكل لهم بحث الخصومات للفصل فيها طبقًا للقوانين[1]، وصدر نظام القضاء الجديد في المملكة العربية السعودية بتاريخ 19/ 9/ 1428ه، وجاء في ثمانية أبواب رئيسة، هي: (استقلال القضاء وضماناته، المجلس الأعلى للقضاء، المحاكم وولايتها، القضاة، وزارة العدل، كتابات العدل وكتاب العدل، موظفو المحاكم وكتابات العدل، أحكام عامة وانتقالية)، ويشتمل نظام القضاء على خمس وثمانين مادة.

ومن مواطن الاستفادة من علم اللغة الجنائي تعزيز مهارات العاملين في القضاء أو من يرشحون للعمل في القضاء حيث نصت المادة الحادية والثلاثون (31) الفقرة (د) حول شروط تعيين القضاة على: "أن يكون حاصلًا على شهادة إحدى الكليات الشرعية بالمملكة أو شهادة أخرى معادلة لها، بشرط أن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان خاص يعده المجلس الأعلى للقضاء"، هنا يمكن أن تكون مهارات علم اللغة الجنائي من المهارات المعززة في ترشيح القاضي، ومن المواطن التي يمكن أن يطبق بها علم اللغة الجنائي في طريقة كتابة وصياغة العقود وتوثيقها بما يضمن حقوق المتعاقدين بالاستعانة بخبراء علم اللغة الجنائي في هذا المجال، وهذه من مهام كتابات العدل ويجوز أن يعهد بها إلى غيرها، كما جاء في نظام القضاء المادة الرابعة والسبعون (74) ونصها: " تختص كتابات العدل بتوثيق العقود وضبط الإقرارات فيما عدا الأوقاف والوصايا، ويجوز أن يعهد ببعض هذه الاختصاصات إلى الغير، وفق لائحة تصدر بقرار من وزير العدل بناء على موافقة المجلس الأعلى للقضاء"، ويمكن أن يكون خبراء علم اللغة الجنائي من أعوان القضاء ويعينون في المحكمة وتوضع لائحة منظمة لأعمالهم بناء على ما جاء في المادة الحادية والثمانون (81) وتنص على أنه: "يعد من أعوان القضاء كتاب الضبط وكتاب السجل، والباحثون، والمحضرون، والمترجمون، والخبراء، وأمناء السر، ونحوهم، وتصدر لائحة بقرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء تبين القواعد والإجراءات المنظمة لأعمالهم" .

هذه بعض مواطن يمكن فيها تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام القضاء في المملكة العربية السعودية.

رابعًا: تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام المرافعات الشرعية.

المرافعة: إجراءات مقررة لتصحيح الدعوى والسير فيها، وقانون المرافعات: هو قانون ينظم الإجراءات التي تتبع في رفع دعوى أمام المحاكم[2]،وصدر نظام المرافعات الشرعية الجديد في المملكة العربية السعودية بتاريخ 22

(1) المعجم الوسيط، قضي، ص 743.

(2) المعجم الوسيط، رفع، ص361.

/ 1/ 1435ه، واشتمل على أربعة عشر بابًا، هي: (أحكام عامة، الاختصاص، رفع الدعوى وقيدها، حضور الخصوم وغيابهم والتوكيل في الخصومة، إجراءات الجلسات ونظامها، الدفوع والإدخال والتدخل والطلبات العارضة، وقف الخصومة وانقطاعها وتركها، تنحي القضاة وردهم عن الحكم، إجراءات الإثبات، الأحكام، طرق الاعتراض على الأحكام، القضاء المستعجل، الإنهاءات، أحكام ختامية)، واشتمل النظام على مئتين واثنتين وأربعين (242) مادة. ومن مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام المرافعات ما جاء في المادة السابعة والعشرون بعد المائة (127) ونصها: "تثبت شهادة الشاهد وإجابته عما يوجه إليه من أسئلة في الضبط بصيغة المتكلم دون تغيير فيها، ثم تتلى عليه، وله أن يدخل عليها ما يرى من تعديل ويذكر التعديل عقب نص الشهادة ويوقع الشاهد والقاضي على الشهادة والتعديل" فبناء على المادة السابقة يحتاج تدوين شهادة الشاهد وتعديلها إلى نظرة من خبير في علم اللغة الجنائي فقد يكون في التعديل إجمال أو إبهام أو تغيير مما يحتاج معه إلى العودة إلى الشاهد وطلب التفسير منه، ويؤكد ذلك ما جاء في المادة الثامنة والعشرون بعد المائة (128) وفيها: " 1- للمحكمة عند الاقتضاء أن تقرر تكليف خبير أو أكثر ..."، والرأي الذي يقدمه الخبير في علم اللغة الجنائي غير مقيد للمحكمة بل هو للاستئناس به وفقًا لما جاء في المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية ونصها: " رأي الخبير لا يقيد المحكمة ولكنها تستأنس به"، ومن مواطن الاستفادة من علم اللغة الجنائي في نظام المرافعات الشرعية ويعد خبير علم اللغة الجنائي أفضل من يقدم إضافة فيه ما جاء في المادة الأربعون بعد المائة (140) ونصها: " للمحكمة أن تقدر ما يترتب على الكشط والمحو والتحشية وغير ذلك من العيوب المادية في الورقة من إسقاط قيمتها في الإثبات، وإن كانت صحة الورقة محل شك في نظر المحكمة، جاز لها أن تسأل الموظف الذي صدرت منه أو الشخص الذي حررها ليبدي ما يوضح حقيقة الأمر فيها"، وهنا قد تظهر أمور متعددة للخبير في علم اللغة الجنائي حول المحو أو الكشط في الورقة وأسبابه، وهل من قام به هو من حرر الورقة نفسه أم غيره؟ وما هي أسبابه هل هو لإخفاء معلومات أو لإخفاء هوية أو غيره من الأسباب؟ ومن المواطن التي يؤدي فيها خبير علم اللغة الجنائي أداءً بارزًا ما جاء في المادة الثانية والأربعون بعد المائة (142) ونصها: " إذا أنكر من نسب إليه مضمون ما في الورقة خطه أو توقيعه أو بصمته أو ختمه أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه وكانت الورقة منتجة في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لإقناع المحكمة بمدى صحة الخط أو التوقيع أو البصمة أو الختم فللمحكمة إجراء المقارنة تحت إشرافها بواسطة خبير أو أكثر تسميهم في قرار المقارنة"، ويدعم ذلك ما جاء في المادة التي تليها حول مقارنة الخط وهي المادة الثالثة والأربعون بعد المائة ونصها: "تكون مقارنة الخط أو التوقيع أو البصمة أو الختم الذي حصل إنكاره على ما هو ثابت من خط من نسبت إليه الورقة أو توقيعه أو بصمته أو ختمه"، ومن المواطن كذلك ما جاء في المادة الثانية والخمسون بعد المائة (152) ونصها: "إذا كان الادعاء بالتزوير منتجًا في النزاع، ولم تف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بصحة الورقة أو تزويرها، ورأت أن إجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في تقريره منتج؛ أمرت بالتحقيق" ويستطيع خبير علم اللغة الجنائي المساعدة في الحكم على مثل هذه الوثائق بالتزوير أو عدمه، ويساعد كذلك المحكمة في استبعاد بعض الأدلة التي تشتبه على المحكمة صحتها بناء على المادة الرابعة

والخمسون بعد المائة (154) ونصها: "يجوز للمحكمة – ولو لم يدع أمامها بالتزوير – أن تحكم باستبعاد أي ورقة إذا ظهر لها من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة أو مشتبه فيها، وللمحكمة كذلك عدم الأخذ بالورقة التي تشتبه في صحتها، وفي هذه الأحوال يجب على المحكمة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك".

هذه نماذج من مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي ومجالاتها المتعددة في نظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية.

خامسًا: تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام التنفيذ.

التنفيذ في الحكم هو الإجراء العملي لما قضي فيه، والهيئة التنفيذية هي السلطة التي تقوم بتنفيذ قوانين الدولة وأوامرها[1]، وصدر نظام التنفيذ في المملكة العربية السعودية بتاريخ 13/ 8/ 1433ه، وجاء في خمسة أبواب رئيسة، وبعض هذه الأبواب لم تكن لها عناوين مباشرة لذلك ذكرت هنا بالفصول التي تندرج تحتها وأبواب نظام التنفيذ، هي: (اختصاصات قاضي التنفيذ، السند التنفيذي، الإفصاح عن الأموال، الأموال محل التنفيذ)، الحجز التحفظي، إجراءات التنفيذ، (التنفيذ المباشر، التنفيذ في مسائل الأحوال الشخصية)، (الإعسار، الحبس التنفيذي، العقوبات)، وفي النهاية ذكرت الأحكام العامة، واشتمل النظام على ثمان وتسعين(98) مادة، ومن مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام التنفيذ ما جاء في المادة التاسعة (9) ونصها: " لا يجوز التنفيذ الجبري إلا بسند تنفيذي لحق محدد المقدار حال الأداء، والسندات التنفيذية، هي: 1- الأحكام، والقرارات، والأوامر الصادرة من المحاكم. 2- أحكام المحكمين المذيلة بأمر التنفيذ وفقًا لنظام التحكيم، 3-محاضر الصلح التي تصدرها الجهات المخولة بذلك أو التي تصدق عليها المحاكم. 4- الأوراق التجارية. 5- العقود والمحررات الموثقة. 6- الأحكام، والأوامر القضائية، وأحكام المحكمين، والمحررات الموثقة الصادرة في بلد أجنبي. 7- الأوراق العادية التي يقر باستحقاق محتواها كليًا أو جزئيًا. 8- العقود والأوراق الأخرى التي لها قوة سند التنفيذ بموجب نظام." هذه المستندات المتنوعة المعتمدة للتنفيذ تحتاج إلى نظرة خبير في علم اللغة الجنائي يحدد ما ينطبق على هذه المستندات وما يخالفها عند تنفيذها على الواقع، ومن المواطن كذلك ما جاء في المادة الثالثة والتسعون (93) وتنص على أنه " تنشأ في وزارة العدل وكالة مختصة للتنفيذ تعنى بالشؤون الإدارية والمالية وتتولى ما يلي: ... 4- نشر بيانات التنفيذ..."، فنشر البيانات هنا يحتاج إلى خبير في علم اللغة الجنائي لصياغة المادة ومراجعتها حتى تكون صالحة للنشر، هذه بعض المواطن التي يمكن أن يطبق فيها علم اللغة الجنائي في نظام التنفيذ في المملكة العربية السعودية.

سادسًا: تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام التحكيم.

هيئة التحكيم هي هيئة أو لجنة تقوم بالحكم في القضاء وبين الأطراف المتنازعة، ومنه تفويض القاضي شخصين عدلين للفصل بين الزوجين في حالة الشقاق، وهو تسوية النزاع بين فريقين على يد فرد يكون حكمًا أو هيئة المحكمة[2]، وصدر نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية بتاريخ 24 / 5/ 1433ه، وخرج بثمانية أبواب رئيسة، هي: (أحكام عامة، اتفاق

(1) المعجم الوسيط، نفذ، ص939.

(2) معجم اللغة العربية المعاصرة، حكم، ج 1، ص 538 .

التحكيم، هيئة التحكيم، إجراءات التحكيم، إجراءات الفصل في الدعوى التحكيمية، بطلان حكم التحكيم، حجية أحكام المحكمين وتنفيذها، أحكام ختامية)، ويشتمل النظام على ثمان وخمسين مادة، ومن مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام التحكيم ما جاء في المادة التاسعة (9) عند الحديث عن صياغة اتفاق التحكيم، فقد جاء في الفقرة الثانية (2) من هذه المادة ما نصه: " يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوبًا، وإلا كان باطلًا، وكتابة اتفاق التحكيم تحتاج إلى خبير في علم اللغة الجنائي يستطيع أن يؤكد أن الكلام المكتوب في الاتفاقية يعبر عن وجهات نظر المحكمين والجهات أو الأشخاص الموقعين على الاتفاق، ويؤكد ذلك ما جاء في المادة الثانية والأربعون (42) فقرة (1) ونصها: " يصدر حكم التحكيم كتابة ويكون مسببًا، ويوقعه المحكمون..."، وفي هذه الفقرة تأكيد على كتابة حكم التحكيم وكتابة مسبباته مما يعزز من شأن الخبير في علم اللغة الجنائي في كتابة اتفاقيات وأحكام التحكيم، والاستعانة بخبير في علم اللغة الجنائي عند التحكيم حق من حقوق هيئة التحكيم بناء على ما نصت عليه المادة السادسة والثلاثون (36) من نظام التحكيم التي نصت في الفقرة (1): "لهيئة التحكيم تعيين خبير أو أكثر، لتقديم تقرير مكتوب أو شفهي يثبت في محضر الجلسة في شأن مسائل معينة تحددها بقرار منها، وتبلغ بها كلا من الطرفين ما لم يتفقا على غير ذلك".

سابعًا: تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام المحاكم التجارية.

يعرف القانون التجاري بأنه مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تنظم وتحكم مختلف الأعمال والنشاطات التجارية[1]، وتعنى المحاكم التجارية بتطبيق هذه الأنظمة والقوانين، وصدر نظام المحاكم التجارية في المملكة العربية السعودية بتاريخ 15/ 8 / 1441ه، ويحتوي على أحد عشر بابًا، هي: (أحكام عامة، الاختصاص، قيد الدعوى، نظر الدعوى، حضور الخصوم وغيابهم، الطلبات المستعجلة، الإثبات، صدور الحكم، أوامر الأداء، الاعتراض، أحكام ختامية) ويشتمل النظام على ست وتسعين (96) مادة، ومن مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام المحاكم التجارية ما جاء في المادة الثانية والأربعون (42) الفقرة الثانية (2) ونصها: " تعد الورقة العادية صادرة ممن نسبت إليه، ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه فيها من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة" وقد يسهم خبير علم اللغة الجنائي هنا في تحديد صحة نسبة هذا المكتوب إلى صاحبه أو عدمها وكذلك قد يعزز الشكوك في صحة بعض التوقيعات والأختام أو ينفيها، وتحقيق هوية المؤلف وتحديد نسبة النص من أهم الأمور التي يُعنى بها المهتم بعلم اللغة الجنائي، ومن مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في نظام المحاكم التجارية ما جاء في المادة الثامنة والأربعون (48) الفقرة الأولى (1) من نظام المحاكم التجارية، ونصها: "تقدر المحكمة شهادة الشهود من حيث عدالتهم وسلوكهم وتصرفهم وغير ذلك من ظروف القضية دون حاجة إلى التزكية" ويساعد الخبير في علم اللغة الجنائي في الوقوف على مدى صحة شهادة الشهود، ومدى مطابقتها الواقع، ويحدد مواطن التضارب والاختلاف في كلامهم، ومدى صدقهم أو عدمه، ويعطي للقاضي انطباعًا كاملًا عن كلام الشهود، ويعزز ذلك أيضًا ما جاء في المادة التاسعة والأربعون (49) الفقرة الأولى (1) من نظام المحاكم التجارية ونصها: "

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة، تجر، ج 1، ص 284 .

للأطراف تقديم الشهادة مكتوبة" فللخبير بعلم اللغة الجنائي نظرته في النص المكتوب وتحديد المقصود به بالضبط، والمساعدة على حل الإشكالات التي قد تنتج عن تقديم الشهادة مكتوبة، وبصورة عامة فإن نظام المحاكم التجارية يتيح الاستعانة بالخبراء وقد يدرج فيهم خبير علم اللغة الجنائي، وذلك بناء على المادة السادسة والخمسون (56) من النظام ونصها: " يصدر الوزير -بالتنسيق مع المجلس – القواعد الخاصة بالخبرة أمام المحكمة على أن تتضمن تلك القواعد ما يأتي: 1- كيفية الاستعانة بالخبير، وآلية اختياره. 2- تقدير أتعاب الخبير ومصروفاته. 3- التزامات الخبير، وصلاحياته. 4- الرقابة على أعمال الخبير، إجراءات أقسام الخبرة في المحكمة.".

هذه نماذج من تطبيق علم اللغة الجنائي على الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية، وقد يظهر هذا التطبيق في بعض القضايا أكثر من غيرها مثل: قضايا التزوير، وقضايا العقود، وقضايا القتل والتهديد، وقضايا التحرش والابتزاز، وقضايا السب والشتم، وغيرها من القضايا.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد

تناولت الدراسة فرعًا جديدًا من فروع علوم اللغة الحديثة، وهو علم اللغة الجنائي مع محاولة ربط هذا العلم وتطبيقاته بالأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودي، وخرجت الدراسة بمقدمة ومبحثين رئيسين المبحث الأول بعنوان: مدخل إلى علم اللغة الجنائي، والمبحث الثاني بعنوان: مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في الأنظمة العدلية السعودية. وتعرضت الدراسة لعدد من الأنظمة في المملكة العربية السعودية وهي: نظام الأحوال الشخصية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام القضاء، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام التنفيذ، ونظام التحكيم، ونظام المحاكم التجارية.

ووقفت الدراسة على بعض مواطن تطبيق علم اللغة الجنائي في هذه الأنظمة، وخرجت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات أهمها ما يلي:

1- يقدم علم اللغة الجنائي إضافات متميزة في جوانب مختلفة ترتبط بمهارات مكتسبة من مجالات العلم نفسه وتخدم الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية.

2- يسهم علم اللغة الجنائي في نظام الأحوال الشخصية من خلال ضبط الألفاظ ودلالاتها والكنايات ومقاصدها وبخاصة أمور الطلاق والرجعة والوصية.

3- يساعد علم اللغة الجنائي رجال الضبط الجنائي في جمع المعلومات وفي الاستماع لأقوال المتهمين، وكذلك في تحليل نتائج التحقيق وفي سماع شهادة الشهود والحكم المبدئي عليها.

4- تدريب القضاة على مهارات علم اللغة الجنائي من الأمور المعززة في تميز القضاء السعودي، والمساعدة كذلك في ترشيح المتميزين للقضاء.

5- يساعد علم اللغة الجنائي كُتاب العدل في توثيق العقود، وضبط الإقرارات، والتغلب على ما قد يصاحب هذا التوثيق من نقص أو خلل.

6- يقدم خبير علم اللغة الجنائي إفادة للقاضي عند المرافعات الشرعية، حول شهادة الشهود، والمواضع التي تحتاج إلى تفسير، ومواضع التناقض في شهادتهم، وكذلك ما قد يحدث من خلل عند توثيق شهادة الشهود وكتابتها، بما قد يستأنس به القاضي عند النظر في القضية.

7- يساعد علم اللغة الجنائي في الكشف عن صحة الوثائق وبيان التزوير فيها، وكذلك صحة

نسبتها إلى أصحابها.

8- يساعد علم اللغة الجنائي في الكشف عن المقاطع الصوتية ومدى صحة نسبتها لأصحابها.

9- يساعد علم اللغة الجنائي في قراءة الأحكام الصادرة وتنفيذ المراد بها.

10- يساعد علم اللغة الجنائي في صياغة عقود التحكيم والاتفاقيات في الدعوى التحكيمية.

11- يساعد علم اللغة الجنائي في تحديد صحة التوقيعات والأختام في التعامل بين المؤسسات التجارية.

12- توصي الدراسة الباحثين والمراكز البحثية بتسليط الضوء على العلوم اللغوية الحديثة، وبيان طرق توظيفها والاستفادة منها في خدمة المجتمع في جوانبه المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

1- **تحليل الخطاب النظرية والمنهج**، ماريان يورغنسن ولويز فيليبس، ترجمة شوقي بوعناني، المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار، ط1، 2019م.

2- **الخيال مفهومه ووظائفه**، عاطف جوده نصر، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)،1984م.

3- **علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون**، جون أولسون، ترجمة محمد بن ناصر الحقباني، الرياض: جامعة الملك سعود، (د.ط)، 1429ه، 2008م.

4- **فصول في فقه اللغة**، رمضان عبد التواب، القاهرة:مكتبة الخانجي، ط6، 1420هـ، 1999م.

5- **اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني**، مرضي جبار كاظم، بغداد: دار ومكتبة عدنان، ط1، 1436ه،2015م.

6- **اللسانيات الجنائية تعريفها**، ومجالاتها، وتطبيقاتها، صالح بن فهد العصيمي، الرياض:مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، ط1، 1441ه، 2020م.

7- **اللهجات العربية**، إبراهيم نجا، القاهرة: مطبعة السعادة، (د.ط)، 1396ه،1976م.

8- **معجم اللغة العربية المعاصرة**، أحمد مختار عمر، القاهرة:عالم الكتب، ط1، 2008م.

9- **معجم اللغويات الاجتماعية**، جون سوان وآخرون، ترجمة فواز الراشد وعبدالرحمن حسني، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، (د.ط)،1440ه، 2019م.

10- **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة:دار الشروق الدولية، ط4، 1425ه، 2004م.

11- **مقدمة في اللسانيات والصوتيات القضائية**، سعد محمد عبد الغفار، مصر:دار النابغة للنشر والتوزيع، ط1، 1441ه، 2020م.

12- **مهارات الاتصال اللغوي**، عبد الرزاق حسين، الرياض:مكتبة العبيكان، ط1، 1431ه، 2010م.

الدوريات:

13- اكتساب اللغة الثانية الكفايات والمشكلات، سمير شريف استيتيه، ***مجلة جذور***، النادي الأدبي بجدة، ج18، مجلد 8، شوال 1425ه، ديسمبر 2004م، ص 132-177.

14- تحقيق نسبة النص إلى المؤلف، سعد بن عبد العزيز مصلوح، ***مجلة فصول***، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مجلد3، العدد1، أكتوبر 1982م، ص 122-140.

15- علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، عبد المجيد الطيب عمر، ***المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب***، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 23، العدد 45، محرم 1429ه، ص 273-299.

16- علم اللغة القضائي، مقعد بن قعيد العتيبي، ***مجلة البحوث الأمنية***، كلية الملك فهد الأمنية، العدد 71، ذو الحجة 1439، أغسطس 2018م. ص 213-244.

المواقع الإلكترونية:

17- **نظام الأحوال الشخصية**، موقع وزارة العدل السعودية، الأنظمة واللوائح التنفيذية، الأنظمة العدلية، استرجعت بتاريخ 9/ 1/ 1444ه
https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/PersonalStatusLawForTheYear1443AH.pdf

18- **نظام الإجراءات الجزائية**، موقع وزارة العدل السعودية، الأنظمة واللوائح التنفيذية، الأنظمة العدلية، استرجعت بتاريخ 2/ 1/ 1444ه
https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/LawOfCriminalProcedureAn

dItsExecutiveRegulations.pdf
19- **نظام القضاء**، موقع وزارة العدل السعودية، الأنظمة واللوائح التنفيذية، الأنظمة العدلية، استرجعت بتاريخ 13/ 1/ 1444ه
https://www.moj.gov.sa/Documents/Reg.pdf06ulations/pdf/
20- **نظام المرافعات الشرعية**، موقع وزارة العدل السعودية، الأنظمة واللوائح التنفيذية، الأنظمة العدلية، استرجعت بتاريخ 15/ 1/ 1444ه
https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/Shari'aPleadingsSystemAndItsExecutiveRegulations.pdf
21- **نظام التنفيذ**، موقع وزارة العدل السعودية، الأنظمة واللوائح التنفيذية، الأنظمة العدلية، استرجعت بتاريخ 27/ 1/ 1444ه
https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/EnforcementSystemAndItsAmendments.pdf
22- **نظام التحكيم**، موقع وزارة العدل السعودية، الأنظمة واللوائح التنفيذية، الأنظمة العدلية، استرجعت بتاريخ 27/ 1/ 1444ه
https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/ArbitrationSystem.pdf
23- **نظام المحاكم التجارية**، موقع وزارة العدل السعودية، الأنظمة واللوائح التنفيذية، الأنظمة العدلية، استرجعت بتاريخ 15/ 1/ 1444ه
https://www.moj.gov.sa/Documents/Reg.pdf96ulations/pdf/

Bibliography

1- Discourse Analysis as Theory and Methodology, Marianne Jorgensen and Louise Phillips, translated by Chawki Bouanani, Manama: Bahrain Authority for Culture and Antiquities, 1st Edition, 2019.
2- Imagination, its concept and functions, (in Arabic). Atif Gouda Nasr, Egypt: The Egyptian General Book Organization, 1984.
3- Forensic Linguistics An Introduction To Language, Crime and the Law, John Olsson, translated by Muhammad bin Nasir Al-Haqbani, Riyadh: King Saud University, 1429 AH, 2008.
4- Fuṣūl fī fiqh al-Lugha, Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb, Cairo: Maktabat al-Khanjī, 6th edition, 1420, 1999.
5- Pragmatic Linguistics in Legal Discourse, (in Arabic), Murdi Jabbar Kazem, Baghdad: Dār wa Maktabat Adnan, 1st edition, 1436 AH, 2015.
6- Forensic Linguistics: Definition, Fields, and Applications, (in Arabic), Saleh bin Fahd Al-Osaimi, Riyadh: King Abdullah Center for Arabic Language Service, 1st edition, 1441 AH, 2020.
7- al-Lahajāt al-ʻArabīyah, Ibrāhim Naja, Cairo: Mataʿat al-Saʿāda, 1396 AH, 1976.
8- Muʻjam al-lughah al-ʻArabīyah al-Muʻāṣirah, Aḥmad Mukhtār Omar, Cairo: ʿĀlam al-Kutub, 1st edition, 2008.
9- A Dictionary of Sociolinguistics, Swan, John et el, Riyadh: King Abdullah bin Abd al-Aziz Center for Arabic Language Service. Translated by Fawaz al-ʿAbd al-Haq and ʿAbd al-Rahman Abu Mulhim. 2019.
10- al-Muʻjam al-Wasīṭ, Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah be-al-Qāhirah, Cairo: Dār al-Shurouq al-Duwaliyyah, 4th edition, 1425 AH, 2004.
11- An Introduction to Forensic Linguistics and Phonetics, (in Arabic), Saʿd Muhammad Abd al-Ghaffar, Egypt: Dār Al-Nabigha for Publishing and Distribution, 1st edition, 1441 AH, 2020.
12- Language Communication Skills, (in Arabic), Abd al-Razzaq Husain, Riyadh: Obeikan Library, 1st edition, 1431 AH, 2010.

Periodicals:

13- Second Language Acquisition, Competencies and Problems, (in Arabic), Samir Sharif Esteteh, Judhour Journal, Literary Club in Jeddah, Part 18, Volume 8, Shawwal 1425 AH, December 2004, pp. 132-177.

14- Investigating the text's attribution to the author, (in Arabic), Saad bin Abd al-Aziz Maslouh, Fosoul Journal, The Egyptian General Book Organization, Volume 3, Issue 1, October 1982, pp. 122-140.
15- Forensic Linguistics: Its Origins, Development, and Applications, (in Arabic), Abd al-Majeed Al-Tayeb Omar, The Arab Journal for Security Studies and Training, Naif Arab University for Security Sciences, Volume 23, issue 45, Muharram 1429 AH, pp. 273-299.
16- Forensic Linguistics, (in Arabic), Maqʿad Bin Qaeed Al-Otaibi, Security Research Journal, King Fahd Security College, Issue 71, Dhul-Hijjah 1439, August 2018. pp. 213-244.

Websites:

https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/ShariaPleadingsSystemAndItsExecutiveRegulations.pdf

21- The Implementation System, the website of the Saudi Ministry of Justice, Implementing Regulations and Regulations, Justice Systems, retrieved on 1/27/1444 AH. https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/EnforcementSystemAndItsAmendments.pdf

22- The arbitration system, the website of the Saudi Ministry of Justice, the executive laws and regulations, the judicial systems, retrieved on 1/27/1444 AH. https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/ArbitrationSystem.pdf

23- Commercial Courts System, Saudi Ministry of Justice website, Implementing Regulations and Regulations, Justice Systems, retrieved on 15/1/1444 AH https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/96.pdf

17- The Personal Status Law, the Saudi Ministry of Justice website, executive laws and regulations, justice systems, retrieved on 9/1/1444 AH. https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/PersonalStatusLawForTheYear1443AH.pdf

18- The Criminal Procedures Law, the Saudi Ministry of Justice website, executive laws and regulations, justice systems, retrieved on 1/2/1444 AH. https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/LawOfCriminalProcedureAndItsExecutiveRegulations.pdf

19- The Judiciary System, the Saudi Ministry of Justice website, executive regulations and regulations, justice systems, retrieved on 13/1/1444 AH https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf/06.pdf

20- The Law of Legal Proceedings, the website of the Saudi Ministry of Justice, executive regulations and regulations, judicial systems, retrieved on 15/1/1444 AH.